

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

محكمة التمييز الأردنية

بصفحتها : الجزائية

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

رقم القضية: ٢٠٠٠/١١٠٧

رقم القرار :

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح

وعضوية القضاة السادة

احمد ابو الغنم ، رakan حلوش ، غازي عازر ، كامل الحباشنة

التميز ضده

التميز

الحق العام

وكيله المحامي

بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٣٠ قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن
محكمة امن الدولة بالقضية رقم ٢٠٠٠/٣٨٣ فصل ٢٠٠٠/١١/١ والقاضي بإدانة
المتهم عدنان شوكت باتش بجناية نقل مادة مخدرة (هيروين) بقصد الاتجار
المعاقب عليها بالمادة ١/٨/١ من قانون المخدرات رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ ، والحكم
عليه بوضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة خمسة عشره سنه وجرامه عشرة الاف
دينار والرسوم ومصادرة كمية الهيروين المضبوطة والشاحنه المستخدمه في نقل
المخدرات .

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :-

١ - لم تناقش محكمة امن الدولة كافة اركان الجريمه وعلى وجه الاخص الركن
المعنوي حيث لم يثبت للمحكمة علم التميز الاكيد بوجود هذه المواد
المخدرة داخل المقطوره التي يجرها لغايات ايصالها الى عمان .

الكمية عبارته عن (٢١٤) مكعب تيلغ وزنها (١٠٧ كغم) . وقد جرى الاتفاق بين المتهمين الاول والثاني ان تكون اجرة المتهم الاول عن نقل كمية المخدرات الى الاردن (٥٠٠٠) دولار امريكي يستلمها المتهم الاول من عمان من الشخص الذي يستلم منه كمية المخدرات ، وعلى ضوء الاتفاق ومع بداية شهر نيسان من عام ٢٠٠٠ قام المتهم الثاني بتجهيز المقطوره لتحميلها بالاشباب ، والنقى المتهم الاول بالمتهم الثاني في منطقة قريبة من مدينة انطاكية ، حيث كان المتهم الثاني قد احضر بسيارته الخاصه كمية المخدرات المنوي تهريبها وهي (١٠٧ كغم) من الهيروين ، وهناك قام المتهمان الاول والثاني بانزال كمية الهيروين من سيارة المتهم الثاني ، وعملا على تخزين الكمية من الصينية التي تربط رأس السيارة الشاحنة مع الذيل ، وتم الاتفاق بينهما انه بعد وصول المتهم الى عمان مع كمية الهيروين ان يقوم بالاتصال مع المتهم الثاني على هاتفه الخليوي ليقوم بارسال شخص اليه لاستلام كمية الهيروين وبعدها غادر المتهم الاول الاراضي التركيبة الى الاردن عبر سوريا .

وبتاريخ ٢٠٠٠/٤/٦ وصل المتهم الاول بسيارته الشاحنة الى مركز حدود جابر ، وبتاريخ ٢٠٠٠/٤/٧ تم تفتيش السيارة من قبل رجال الجمارك في المركز الحدودي وتم ضبط كمية الهيروين ، والبالغ وزنها ١٠٧ كغم ، وفحص عينة من المادة المضبوطة تبين انها تحتوي على مادة الديامورفين المعروفه بالهيروين .

وفي ذلك ، وعن السبب الاول من اسباب التمييز والمتعلق بعدم مناقشة محكمة امن الدولة كافة اركان الجريمة وعلى الاخص الركن المعنوي حيث لم يثبت للمحكمة علم المميز الاكيد بوجود هذه المواد المخدرة داخل المقطوره التي كان يجرها لغايات ايصالها الى عمان .

ان الطعن على هذا الوجه مردود ذلك لأن محكمة امن الدولة بما لها من حق في تقدير ووزن البيانات عملاً بالمادة (١٤٧) من قانون اصول المحاكمات الجزائية قنعت من البينة التي قدمت النيابة العامة ان المتهم الاول - المميز - قد قام بنقل كمية الهيروين المضبوطة والبالغ وزنها (١٠٧) كيلو غرامات من تركيا عبر سوريا الى الاراضي الاردنية لقاء اجرة

مقدارها خمسة الاف دولار تسلمها بعد تسلمه كمية الهيروين الى اشخاص في عمان . كما قنعت ايضاً بأنه كان يعلم ان المادة التي قام بنقلها هي من المخدرات المحظوره ، وان النقل كان لغايات الاتجار بها .

وحيث انها للوصول الى هذه القناعة ناقشت ادلة الدعوى مناقشة سليمة واستخلصت النتائج استخلاصاً سائغاً ومقبولاً تؤدي اليه هذه الادله ، كما انها استظهرت في حكمها أركان الجريمة التي ادين بها استظهاراً صحيحاً بما يوفر شرط التجريم بجناية نقل مادة مخدرة (هيروين) بقصد الاتجار المعاقب عليه وفقاً للمادة ١/٨/٨ من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ .

فإن ما يبني على ذلك ، ان الحكم المميز بما قضى به يتفق واحكام القانون مما يتعين معه رد هذا السبب .

وعن السبب الثاني ، المتعلق بتخطئة محكمة امن الدولة من حيث عدم تعيينها مترجم فيما بين المميز وبين أي من المحامين اللذين عينتهما المحكمة .

ان القانون أوجب في المادة ١/٢٢٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية على رئيس المحكمة ان يعين ترجماناً لا يقل عمره عن الثامنة عشر اذا كان المتهم لا يحسن التكلم باللغة العربية ليترجم فيما بينه وبين المحكمة . ولا يوجد نص قانوني يلزم المحكمة بتعيين ترجمان ليترجم فيما بين المتهم الذي لا يحسن التكلم باللغة العربية وبين المحامي الذي تعينه المحكمة للدفاع عن المتهم .

وبذلك فإن هذا السبب واجب الرد .

وعن السبب الثالث وحاصله الطعن بتخطئة محكمة امن الدولة من حيث عدم تثبتها من اقوال المميز بأن المقطوره التي قام بسحبها من تركيا الى عمان لا تعود له .

ان الطعن على هذا الوجه لا اثر له على ما قنعت به محكمة امن الدولة من ان المتهم قام بنقل كمية الهيروين المضبوطة من تركيا الى الاراضي الاردنيه عبر سوريا مقابل اجرة يتسلمها بعد تسلمه الكمية الى اشخاص في عمان ، وانه يعلم ان المادة التي قام بنقلها هي مخدرات محظوره ، وان النقل كان لغايات الاتجار بها ، سواء أكانت وسيلة النقل تعود له أم لغيره فإن ذلك لا يؤثر على تجريمه بالجناية التي جرم بها . ولذا فإن هذا السبب واجب الرد .

وعليه نقرر بالاجماع رد التمييز وتأييد الحكم المميز .

قراراً صدر بتاريخ ٢٢ شوال سنة ١٤٢١هـ الموافق ٢٠٠١/١/١٧

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

lawpedia.jo

دقق

م ض